قـوة الإنسـانيـة
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٨ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف

AR

CD/19/23
الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

مجلس مندوبي

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
8 ديسمبر 2019

عمل اللجنة الدائمة (2018 – 2019)

تقرير مرحلي

وثيقة من إعداد
اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، في أكتوبر 2019

موجز تنفيذي

في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2019 ركز عمل اللجنة الدائمة بصورة رئيسية على المجالات التالية، وبعضها تناوله هذا التقرير بتفصيل أكبر:

- **الإعداد للاجتماعات الدستورية لعام 2019 – مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر**
- **لقاء ممثلي مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المختلفين، لا سيما في أثناء المؤتمرات الإقليمية والاجتماعات الأخرى داخل نطاق الحركة، لتعزيز الاجتماعات الدستورية والقرارات المعتمدة سابقًا وجمع المعلومات بشأن المسائل الرئيسية المختلفة**
- **إصلاح عملية انتخاب اللجنة الدائمة لتعزيز الشفافية والتوازن بين الجنسين والتناوب**
- **تطوير إجراءات ملموسة للتعامل مع مسألة المساواة بين الجنسين والفرص المتساوية على جميع مستويات قيادة الحركة**
- **تعزيز الاتساق داخل الحركة واستكشاف التحديات التي تنطوي عليها الحوكمة الفعالة والمرنة، والنزاهة والامتثال، والتعاون والتنسيق بين مكونات الحركة، والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك**
- **قياس أثر رؤية الحركة لعام 2015**
- **تقديم جوائز الحركة**

1. مقدمة

اختصاصات اللجنة الدائمة

اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدائمة) هي الجهاز المفوض من قبل المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) بين دورتين من دورات المؤتمر الدولي.[1] حُدِّد دور اللجنة الدائمة وواجباتها في المادة 18 من النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة).

وتضطلع اللجنة الدائمة بدور رسمي مهم في الأعمال التحضيرية لمجلس المندوبين والمؤتمر الدولي. وبوصفها الهيئة الدائمة الوحيدة للحركة، فهي منتدى للتفكير بشأن المسائل ذات الأهمية على مستوى الحركة برمتها وتطويرها، وتضطلع بدور في تسوية الاختلافات في الرأي، وتعزيز التوافق داخل الحركة، وتشجيع تنفيذ قرارات مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي.[2]

---

[1] انظر النظام الأساسي للحركة، المادة 16.

[2] المصدر السابق، المادة 18.

وبغية إنجاز عملها، تجري اللجنة الدائمة مشاورات واسعة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) والجمعيات الوطنية في جميع أنحاء العالم وكذلك مع الحكومة السويسرية بصفتها الوديع لاتفاقيات جنيف.

دورة اللجنة الدائمة الـ17 (2015-2019) وتشكيلها

انتخب خلال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين الذي انعقد في عام 2015 خمسة من إجمالي تسعة أعضاء في اللجنة الدائمة (الدورة السابعة عشرة). ومنذ التغيير[3] الذي حدث في عام 2017 وتقرير اللجنة الدائمة الذي يقدم كل سنتين إلى مجلس المندوبين في أنطاليا، بتركيا، في عام 2017، كان للجنة الدائمة التشكيل نفسه، كما هو موضح أدناه:

◀ *أعضاء منتخبون بصفتهم الشخصية:*

السيد "جورج فيير" (كندا)
السيد "كريستولد شيتي" (سيشيل)
الدكتور "ماسيمو بارا " (إيطاليا)
السيد إبراهيم عثمان (السودان)
السيد "غريغ فيكري" (أستراليا)

◀ *أعضاء بحكم المنصب:*

اللجنة الدولية:

الدكتور "بيتر ماورير"، رئيس اللجنة الدولية

السيد "بالتزار شتاهلين"، نائب المدير العام

الاتحاد الدولي:

الدكتور "فرانشيسكو روكا"، رئيس الاتحاد الدولي

السيد "الحاج آس سي"، الأمين العام

[3] استقالت السيدة إيفا فون أولرايخ من منصب رئيس اللجنة الدائمة في سبتمبر 2017 لأسباب شخصية.

خطة العمل 2018 – 2019

تستند خطة العمل المنبثقة عن اللجنة الدائمة، التي تغطي عامي 2018 و2019، إلى ولايتها الدستورية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي. كما أنها تبني على العمل الجاري ومجالات العمل المحددة والمتفق عليها من قبل أعضاء اللجنة الدائمة. وتشمل الخطة عددًا من المهام الدائمة والدورية المنوطة باللجنة الدائمة بالإضافة إلى الأنشطة المخصصة والمواضيعية.

ومنذ تقرير عام 2017، اجتمعت اللجنة الدائمة ست مرات في دورات عادية، عادة ما تسبقها أو تليها جلسات توليد أفكار في محاولة لتحديد التحديات الرئيسية التي تواجه الحركة اليوم ومناقشتها، بدعم من الخبراء المدعوين. وعلى الرغم من عدم إنشاء فرق عمل مخصصة رسميًا خلال العامين الماضيين، فقد أنشئت مجموعات عديدة في صورة فرق عمل صغيرة ضمت أعضاء من اللجنة الدائمة وأمينها وخبراء خارجيين - غالبًا عن طريق الاجتماع عن بعد وانتهاج أسلوب سلس - بغرض تعميق المناقشات بشأن مواضيع محددة وتقديم مقترحات إلى اللجنة الدائمة.

وتود اللجنة الدائمة أن تشكر القيادة والموظفين في جميع الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي على التزامهم ومشاركتهم وإسهامهم في عمليات العمل المختلفة.

2. التحضير للاجتماعات الدستورية للحركة

كان الإعداد للاجتماعات الدستورية لعام 2019 مهمة رئيسية تضطلع بها اللجنة الدائمة على مدار العامين الماضيين، مع التركيز على المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. وفي حوارها مع المنظمين المشاركين، ظلت اللجنة الدائمة ملتزمة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقييمات والتقارير الرئيسية التي تهدف إلى تحسين فاعلية هذه الاجتماعات وأثرها، مع الحفاظ على المؤتمر الدولي بوصفه المنتدى الفريد الذي تجتمع فيه الحركة والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف لمناقشة المسائل الرئيسية ذات الاهتمام الإنساني. وقد شملت، على وجه الخصوص، توصيات 2013 الصادرة عن الفريق العامل السابق للجنة الدائمة المعني بمنتديات الحركة[4]، وتقييمات المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين وتحديد الأهداف الإرشادية في عام 2016 لتوجيه عملية التحضير للمؤتمر الدولي، وهذه الأهداف هي:

الهدف 1: المساهمة في احترام القانون الدولي الإنساني وتطويره، بغية تحسين حماية الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة.

الهدف 2: تحسين سلامة الأفراد وأمنهم وكرامتهم من خلال تعزيز الأطر القانونية والسياسات المتصلة بالعمل الإنساني وتعزيز تنفيذها تنفيذًا فعليًا.

الهدف 3: صياغة جدول الأعمال الإنساني العالمي، ورفع الصوت الجماعي للحركة بشأن الشواغل الإنسانية الملحة، على أساس خبرتها العملية ونهجها القائم على المبادئ الذي تعتمده في عملها الإنساني.

الهدف 4: تعزيز العلاقات والتحالفات والتآزر في ما بين مكونات الحركة، وبينها وبين الحكومات والشركاء الآخرين في المجال الإنساني، بغية تعزيز تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية السابقة والمستقبلية ومدى تأثيرها.

[4] القرار رقم 3 لمجلس المندوبين 2013 والتقرير ذي الصلة "استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر: منتديات الحركة"

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون: من الأهداف الإرشادية إلى جدول أعمال وبرنامج

يجب أن تبدأ الاستعدادات لأي مؤتمر دولي بعد انتهاء آخر مؤتمر. ويمكن اعتبار مجلس المندوبين لعام 2017 نقطة المنتصف في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. وعلى وجه الخصوص، كان منتدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهو منصة تشاورية غير رسمية بدرجة أكبر، بمثابة سلسلة متصلة بين المؤتمرات لتحديد الاتجاهات المهمة والقضايا الإنسانية الناشئة. بعد ذلك، قدمت اللجنة الدائمة المساعدة والتوجيه في تنفيذ الخطوات الرئيسية في عملية الإعداد، بدءً من نشر مذكرة المفاهيم للمؤتمر الدولي، في سبتمبر 2018، التي أطلقت تطورات جوهرية وسلسلة من المشاورات المكثفة والمشاركة مع الجمعيات الوطنية والدول.

في المرحلة التالية، اضطلعت اللجنة الدائمة بمراقبة ودعم وتوجيه العملية التي أفضت إلى تبادل العناصر الرئيسية الجديدة الرامية إلى تطوير مضمون المؤتمر الدولي وتحديد جدول أعماله وهيكله (مفهوم المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، الخطوط العريضة لموضوعات جدول الأعمال المقترح وعناصر القرارات ومشاريع القرارات الأولية). وأقرت اللجنة الدائمة أخيرًا مشروع جدول الأعمال المؤقت الذي أرسل إلى الأعضاء في 7 يونيو 2019 مع إشعار الدعوة للاجتماع. وفي كل خطوة، كانت اللجنة الدائمة تدعم طموح المنظمين المشاركين في تكثيف جهودهم في التشاور والمشاركة مع الجمعيات الوطنية والدول بصور متنوعة، مثل جلسات الإحاطة عبر الإنترنت، وإدراج جلسات خاصة في العديد من المنتديات الإقليمية والمواضيعية الخاصة بالحركة والاتحاد الدولي، واجتماعات إحاطة مع البعثات الدائمة في جنيف وبعثات الدول الصغيرة في نيويورك، واجتماعات فريق السفراء المعتادة التي عقدت في جنيف في ديسمبر 2018 وسبتمبر 2019 للمناقشات المفتوحة التي تركز على الجوانب الاستراتيجية والسياسية للمؤتمر، إلخ.

وكان من المعالم الرئيسية في العملية التحضيرية تنظيمُ اجتماع تحضيري في جنيف يومي 27 و28 يونيو 2019، مفتوح لجميع أعضاء المؤتمر الدولي. كان هدف هذا الاجتماع تحديد مجالات الاتفاق أو الاختلاف على نطاق واسع عن طريق المناقشات المبنية على مشاريع القرارات الأولية التي تم تعميمها حديثًا، بهدف تيسير المشاورات الجارية وتخفيف عبء عمل لجنة الصياغة في أثناء المؤتمر الدولي. وإجمالًا، شاركت 94 جمعية وطنية و 91 دولة مشارَكةً فعالة في الاجتماع. بالنسبة لكل مشروع قرار، كان هناك عدد كبير من المداخلات من جانب كل من الدول والجمعيات الوطنية بشأن النصوص بوجه عام ونقاط بعينها تتعلق بالصياغة. وأعربت غالبية كبيرة من المشاركين عن أن الاجتماع كان نشاطًا مفيدًا للغاية.

أحيطت اللجنة الدائمة علمًا بنتائج هذه المشاورات التي كان أعضاؤها قادرين على المشاركة فيها في كثير من الأحيان (انظر الملحق 1).

أفضت العملية التحضيرية إلى بروز ثلاثة مواضيع رئيسية للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، وهي تحديدًا:

- احترام القانون الدولي الإنساني وتطبيقه، بما في ذلك وضع خارطة طريق لتنفيذ القانون الدولي الإنساني على نحو أفضل وتعزيز حماية الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة
- تغيّر أنماط التعرض للضرر، مع التركيز على تمكين المحتاجين من الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، والتكيف مع الآثار الإنسانية لتغير المناخ وتعزيز الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية للبيانات والتحول الرقمي إلى الحد الأدنى
- الثقة في العمل الإنساني، مع التركيز بشكل خاص على المساءلة والحفاظ على حيز إنساني محايد ومستقل وغير متحيز

وداخل هذا الإطار، صِيغت مقترحاتٌ لعدد محدود من القرارات، وبرنامج للمداولات رفيعة المستوى، والنقاشات غير الرسمية، وستنقح حتى افتتاح المؤتمر. ومن أجل تعزيز تجربة المشاركين، صِيغَ هيكل المؤتمر بحيث يتيح تركيزا أكبر، مع تخصيص كل يوم من أيامه لموضوع معين، ومن ثم تتمكن الوفود، لا سيما الصغيرة منها، من التنقل بين البرامج المختلفة بسهولة أكبر.

مجلس المندوبين: نحو قرارات استراتيجية جديدة للحركة

لاحظت اللجنة الدائمة المقترحات العديدة المقدمة إلى مجلس المندوبين لاتخاذ القرارات الاستراتيجية الأساسية بالنسبة للحركة والاهتمامَ الكبير الذي أثارته، بالإضافة إلى ضرورة كفالة المتابعة الكافية للقرارات السابقة وأداء المهام التحضيرية التي تقع على عاتق المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين (مثل: اعتماد جدول أعماله). وعلى ذلك، فقد كانت مدركةً أن مشروع جدول الأعمال المؤقت الذي وافقت عليه سيكون مشروعًا طموحًا بالنظر إلى عقد اجتماع لمدة يوم واحد. ومع ذلك، ناقشت اللجنة الدائمة مرارًا المسائل المتعلقة بالاختيار وترتيب أولويات القرارات المزمع تقديمها إلى الحركة في مجلس المندوبين، وتبسيط صيغ القرارات المقترحة وأهدافها، والارتقاء بمستوى المساءلة والامتثال لقرارات الحركة، والنظر في ضرورة إنهاء بعض المسائل التي تدرج مرارًا وبصورة منهجية في جدول الأعمال.

سيُطلب من مجلس المندوبين اعتماد قرارات بشأن 14 موضوعًا على الأقل في جدول أعماله، تجتمع بصورة أساسية حول موضوعي "المساءلة والنزاهة" من ناحية و"تلبية الاحتياجات ومعالجة مواطن الضعف" من ناحية أخرى. وقد كان الكثير منها موضوعًا لمشاورات مسبقة مكثفة، بما في ذلك على أساس مشاريع عناصر القرارات ومشاريع القرارات الأولية، وهو ما ينبغي أن ييسر المداولات والقرارات.

ومن دون ذكر هذه المواضيع على وجه التحديد، وافقت اللجنة الدائمة، على وجه الخصوص، على إعطاء الفرصة للحركة من أجل:

- الاجتماع حول بيان بشأن النزاهة قبل المناقشات المقررة حول "الثقة في العمل الإنساني" في المؤتمر الدولي من أجل الإشارة إلى التزام الحركة بالنزاهة والسلوك الأخلاقي والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين والحكومات والجهات المانحة ومكونات الحركة.

- مراجعة التطبيق المحتمل ومسائل السياسات بشأن "اتفاق بشأن تنظيم الأنشطة الدولية لمكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اتفاق إشبيلية)"، و"الإجراءات التكميلية لتعزيز تنفيذ اتفاق إشبيلية" (الاجراءات التكميلية) المعتمدة في 2005، في العامين المقبلين.

- الإقرار بمساهمة اللجنة الدائمة في مسألة المساواة بين الجنسين على جميع مستويات قيادة الحركة والالتزام بتحسين الشفافية والتوازن بين الجنسين والتناوب في انتخاب اللجنة الدائمة وتكوينها (انظر القسمين 3 و 4 أدناه).

مشاركة المراقبين والضيوف في الاجتماعات الدستورية

ظلت اللجنة الدائمة مهتمة بشكل خاص بالمسائل المتعلقة بمشاركة المراقبين والضيوف في الاجتماعات الدستورية، تماشيًا مع الممارسات السابقة والنظام الأساسي للحركة. وفي ظل مناخ مفعم بالاهتمام المتزايد بالنقاش بشأن العمل الإنساني، سعت اللجنة الدائمة إلى إعطاء الأولوية لتقليد افتتاح المؤتمر الدولي من خلال تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة وهو ما من شأنه أن يحقق قيمة مضافة ويثري الحوار.

قرارات الحركة: التعزيز والمساءلة

اضطلاعًا بدورها المتمثل في تشجيع تنفيذ القرارات المعتمدة في الاجتماعات الدستورية، ناقشت اللجنة الدائمة مرارًا التحديات المتعلقة بالمعرفة داخل نطاق الحركة أو خارجها بالقرارات التي لا حصر لها التي اتخذتها هيئاتها الدستورية منذ إنشائها، وقيمتها التراثية وأهميتها الحالية و قابليتها للتطبيق. كما طرحت اللجنة الدائمة أيضًا أسئلة حول كيف يمكن جعل صيغة القرارات المعاصرة في أعلى مستوى فعالية وكيف يمكن كفالة التنفيذ والامتثال والمساءلة على نحو أفضل. وعلى وجه الخصوص، كلفت اللجنة الدائمة بإجراء دراسة أكدت صعوبة الوصول إلى قرارات مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي والوثائق التوضيحية ذات الصلة، المبثوثة في أماكن مختلفة. وتشجيعًا للتعاون والتآزر مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية، وافقت اللجنة الدائمة على دعم تطوير منصة عبر الإنترنت للبحث في قرارات الحركة - بما في ذلك من خلال استثمار أموالها الخاصة – وهو ما سيتطلب رقمنة جميع الوثائق ذات الصلة وإتاحتها عبر الإنترنت للبحث التاريخي والتحليلي. وهذا المشروع قيد التنفيذ.

3. تعزيز الشفافية والمساواة بين الجنسين والتناوب في انتخاب اللجنة الدائمة وتشكيلها

ملحوظة: يقدم هذا القسم معلومات أساسية لمشروع القرار المقدم إلى مجلس المندوبين بشأن هذا الموضوع [CD/19/8DR].

في بداية ولايتها في النصف الأول من عام 2016، بدأت اللجنة الدائمة دراسة الخيارات المتاحة لتعزيز شمولية انتخاباتها وشفافيتها وتنوعها ونزاهتها، التي تجرى مرة كل أربع سنوات في المؤتمر الدولي. وكان تنفيذ التوصية الدستورية بشأن كفالة توزيع جغرافي متوازن جانبًا مهمًا يستحق التأمل. ومع ذلك، رغبت اللجنة الدائمة في إجراء مراجعة أوسع للإطار الدستوري الحالي والمتعلق بالسياسات داخل الحركة (النظام الأساسي والقواعد الإجرائية؛ نبذة عن المرشحين للانتخاب في اللجنة الدائمة التي أقرها مجلس المندوبين في عام 1995؛ إلخ) وتطور المعايير والممارسات الانتخابية منذ ذلك الوقت. ظهرت مسائل رئيسية أخرى سعت فيها اللجنة الدائمة إلى تقديم مقترحات لإحداث تغيير فعال، مثل:

- تحقيق توازن عادل بين الجنسين في تشكيلها
- كفالة الصفات الشخصية والنزاهة المطلوبة في المرشحين
- مواءمة قواعدها مع معايير الانتخاب الحالية فيما يتعلق بشفافية الترشيحات والحد الأقصى لعدد الفترات

عقدت اللجنة الدائمة بانتظام مناقشات متعمقة لاستكشاف سبل معالجة هذه المسائل. امتدت المناقشات إلى القرار 12 لمجلس المندوبين لعام 2017 المشار إليه أدناه (انظر القسم 4). أُنشئت فرقة عمل تابعة للجنة الدائمة، تضم خبراء قانونيين من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية ورئيس أمانة اللجنة الدائمة، لاستكشاف الخيارات وتقديم مقترحات ملموسة تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة. ووافقت اللجنة الدائمة

على المقترحات المستهدفة على مستويين – هما المقترحات التي سيتم تحقيقها على الفور من خلال الترتيبات الإدارية في عملية الترشيح لانتخابات عام 2019، وتغييرات السياسات المزمع تقديمها إلى مجلس المندوبين لعام 2019 في صورة مبادئ إرشادية جديدة للمرشحين بديلًا عن نبذة التعريف الخاصة بالمرشحين لعام 1995. سيشمل القرار التزامات قوية من جميع مكونات الحركة المعنية، بما في ذلك تقديم الترشيحات في وقت مبكر (قبل 60 يومًا من افتتاح المؤتمر الدولي)، وحد أقصى مدتان كل منهما أربع سنوات للأعضاء المنتخبين، وتوازن عادل بين الجنسين في أوساط المنتخبين والأعضاء بحكم المنصب. وسيشجع جميعَ أعضاء المؤتمر الدولي على أن يأخذوا في اعتبارهم في انتخابات اللجنة الدائمة بما في ذلك في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، السمات الشخصية ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل وكذلك التوازن العادل بين الجنسين عند اختيار خمسة أعضاء منتخبين من اللجنة الدائمة في المؤتمر الدولي، وعلى وجه الخصوص باختيار سيدتين ورجلين على الأقل ضمن المرشحين.

4. تدابير للتعامل مع مسألة المساواة بين الجنسين والفرص المتساوية على جميع مستويات قيادة الحركة

اعتمد مجلس المندوبين لعام 2017 القرار 12 بشأن ***تعزيز المساواة بين الجنسين وتساوي الفرص في مراكز قيادة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وعملها***. ودعا مجلس المندوبين اللجنةَ الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية واللجنة الدائمة إلى "اتخاذ تدابير ملموسة من أجل معالجة مسألة المساواة بين الجنسين وتساوي الفرص على جميع مستويات قيادتها، ورفع تقرير بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى الدورة المقبلة لمجلس المندوبين سنة 2019".

لقد كانت اللجنة الدائمة مستجيبة بدرجة كبيرة لهذه الدعوة التي أطلقتها الحركة وراغبة - ضمن نطاق اختصاصاتها - في المشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافها من خلال خطوات حازمة ومهمة. وقد اتخذت التدابير التالية تحقيقًا لهذا الغرض:

- انتهز رئيس اللجنة الدائمة وأعضاؤها جميع الفرص المتاحة لهم في مختلف منتديات الحركة التي حضروها لتعزيز التزام الحركة. وعلى مستوى غير رسمي، شاركوا بانتظام في مشاورات ثنائية أو جماعية مع شبكات وأطراف ذات مصلحة ونشطة في تعزيز توازن أفضل بين الجنسين في مراكز قيادة الحركة ومبادرات متابعة متنوعة للقرار 12، لا سيما في سياق الإعداد للاجتماعات الدستورية لعام 2019.

- عزز القرار 12 لعام 2017 العمل الذي اضطلعت به بالفعل اللجنة الدائمة منذ عام 2016 لتعزيز الشفافية والتوازن بين الجنسين والتناوب في انتخاب اللجنة الدائمة وتشكيلها (انظر القسم 3 أعلاه). أفضى هذا العمل إلى تنفيذ تدابير إدارية وتقديم مشروع قرار بشأن السياسات العامة إلى مجلس المندوبين لعام 2019 يهدف، على وجه الخصوص، إلى تعزيز العمل لتحقيق هذا الهدف.

- بالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة الدائمة، في أثناء مداولاتها، أن النظام الأساسي والقواعد الإجرائية للحركة، التي صيغت بصورة أساسية في عام 1986، تضمنت شروطًا تميز بالنوع المذكر بإفراط. ووفقًا للمادة 18 (2) (أ) من النظام الأساسي، صاغت اللجنة الدائمة رسميًا التفسير القائل بأن "النظام الأساسي والقواعد الإجرائية يجب اعتبارهما محايدين في ما يتعلق بالنوع، وأنه ما لم تظهر نية عكسية، فإن الكلمات والعبارات التي تشير إلى المذكر أو المؤنث لا تقتصر على الجنس المشار إليه".

- وأخيرًا، أكدت اللجنة الدائمة رسميًا التزامها بأخذ التوزيع الجغرافي العادل وكذلك التوازن العادل بين الجنسين بعين الاعتبار عند اقتراح أسماء الأشخاص لشغل وظائف المسؤولين في مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي.

وحافظت اللجنة الدائمة أيضًا على اتصال منتظم داخل الحركة مع عدد من أصحاب المصلحة المعنيين في مبادرات المتابعة المختلفة المتعلقة بالقرار 12، لا سيما في سياق التحضير للاجتماعات الدستورية لعام 2019. وقد تنظر اللجنة الدائمة أيضًا في المبادرات الأخرى ذات الصلة في دورتها القادمة (2019 – 2013).

5. التوافق والمسائل ذات الاهتمام المشترك داخل نطاق الحركة

استكشاف التحديات الخاصة بالحوكمة والنزاهة والامتثال بفاعلية ومرونة

منذ بدء عملها في نهاية عام 2015، استخدمت اللجنة الدائمة الحالية موقعها الفريد وتشكيلها المميز لاستكشاف اتجاهات العمل الإنساني المستقبلية وتبعاتها بالنسبة للحركة. وفي النصف الثاني من فترة ولايتها، واصلت اللجنة الدائمة الانخراط في سلسلة من جلسات توليد الأفكار غير الرسمية، مع التركيز بصورة خاصة على موضوع "الحوكمة الفعالة والمرنة: النزاهة والامتثال داخل الحركة".

وعلى أساس العمل الذي قامت به فرقة عمل داخلية وبدعم من عدة خبراء، تمكنت اللجنة الدائمة من تحديد مسارات عمل قريبة الأمد وبعيدة الأمد للإسهام في تعزيز النزاهة والامتثال داخل الحركة. وكانت اللجنة الدائمة مهتمة بصورة خاصة بالتطورات المهمة المتعلقة بمراجعة سياسات النزاهة الخاصة بالاتحاد الدولي وتقديم وثيقة "إرشادات للنظام الأساسي للجمعيات الوطنية" إلى مجلس المندوبين لاعتمادها. كما أتاح العمل التحضيري للاجتماعات الدستورية لعام 2019 فرصة لاقتراح مساهمات مثمرة وحاسمة لتشكيل موضوعي "المساءلة والنزاهة" و"الثقة في العمل الإنساني" بالنسبة لمجلس المندوبين والمؤتمر الدولي على التوالي، بما في ذلك اقتراح بيان بشأن النزاهة تصدره الحركة. ويمكن أن تشمل التطورات الأبعد أمدًا مراجعة وتقييمًا محتملين لتحديد ما إذا كانت الآليات الحالية كافية لكفالة الامتثال لسياسات الحركة التي تعد أساسية لنزاهتها الجماعية وسلامة مكوناتها أو ما إذا كانت هناك ضرورة لاتخاذ تدابير إضافية.

بالإضافة إلى ذلك، تم إبقاء اللجنة الدائمة على إطلاع بقرارات الاتحاد الدولي في ما يتعلق بتعليق عضوية الجمعيات الوطنية بسبب انتهاكاتها لسياسات النزاهة. وإذ لاحظت اللجنة الدائمة قيود الإطار الدستوري الحالي للحركة، فإنها شاركت في مناقشات متعمقة بشأن العواقب المحتملة أو المرغوبة لتعليق تلك العضويات على المشاركة في الاجتماعات الدستورية للحركة.

تعزيز التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة

سعت اللجنة الدائمة، في جلسات عملها ومن خلال البيانات التي أدلت بها إلى الحركة، ومختلف النهج الثنائية تجاه أصحاب المصلحة المعنيين، إلى تشجيع التعاون والتنسيق بين أعضاء الحركة.

وواصلت اللجنة الدائمة مواكبة التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل بشأن تعزيز التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة التي وضعت في عام 2013. وفي الوقت نفسه، علمت اللجنة ببعض المشكلات المحتملة في التنفيذ والسياسات بشأن اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية. وبموجب المادة 10.6 في اتفاق إشبيلية، وافقت اللجنة الدائمة على إدراج بند بشأن هذه المسألة في جدول أعمال مجلس المندوبين لعام 2019. وسيبلَّغ مجلس المندوبين على وجه الخصوص بقرار مجلس إدارة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ليراجع في العام المقبل اتفاق

إشبيلية وتدابيره التكميلية وبعملية المراجعة التعاونية الخاصة باللجنة الدولية. ثم سيطلب الاتحاد الدولي واللجنة الدولية دعم اللجنة الدائمة لتيسير الحوار استعدادًا لمجلس المندوبين عام 2021 حيث سيُنظر في النتائج ويُتَّخذ قرار بشأنها في حينه.

الترويج لشارة الكريستالة الحمراء

ناقشت اللجنة الدائمة نتائج تقرير بشأن قبول الكريستالة الحمراء والنظرة إليها والجهود المبذولة للترويج لها بعد أكثر من عقد من إقرارها بموجب البروتوكول الإضافي الثالث لاتفاقيات جنيف في عام 2005. وقد ألقي الضوء على مسألتين هما: المعرفة المحدودة بتلك الشارة الإضافية وعدم وجود آفاق ملموسة لتوسيع نطاق استخدامها. وستستعرض اللجنة الدائمة بانتظام تطور التحديات والفرص من أجل مزيد من التطوير.

مذكرة تفاهم

في اجتماعاتها تلقت اللجنة الدائمة تحديثات منتظمة، بما في ذلك تحديثات من السيد "روبيرت تيكنر"، المراقب المستقل المعين في أوائل عام 2016، بشأن تنفيذ **مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية.** *للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر التقارير ذات الصلة للمراقب المستقل* [CD/19/13].

تحية إجلال لمتطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين قتلوا في أثناء أداء واجبهم

أعربت اللجنة الدائمة مرارًا وتكرارًا عن انزعاجها وفزعها الشديدين من جراء سقوط ضحايا كثيرين من المتطوعين والعاملين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أثناء تأديتهم لواجبهم، وغالبًا ما يكونون ضحايا عنف مباشر أو مستهدفين عمدًا. ودعت اللجنة الدائمة إلى مزيد من الاحترام لسلامة المتطوعين والعاملين في المجال الإنساني وحاملي شارتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر، اتساقًا مع القرارين 4 و5 الصادرين عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين.[5] إن تحية الإجلال والتقدير المؤثرة التي رتبتها في حفل افتتاح مجلس المندوبين عام 2017 لتكريم العاملين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين لقوا حتفهم في أثناء تأديتهم واجبهم، دفعت اللجنة الدائمة إلى ملاحظة الثغرات في تجميع معلومات دقيقة عن الضحايا في جميع مكونات الحركة. وصاغت اللجنة الدائمة مقترحات مختلفة لمعالجة هذه الفجوات ولاحظت برضا الجهودَ التي بذلتها اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لجمع المعلومات ودمجها وإتاحتها، لتكريم أولئك الذين فقدوا حياتهم في أثناء تأديتهم واجبهم.

6. قياس تأثير رؤية عام 2015 بالنسبة للحركة

ملحوظة: يقدم هذا القسم تقريرًا مرحليًا عن أثر رؤية 2015 بالنسبة للحركة، التي اعتمدها مجلس المندوبين في عام 2015 (CD/15/R11)

دعت رؤية 2015 للحركة جميع مكونات الحركة إلى أن يأخذوها بعين الاعتبار في عملياتهم الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي. وأبرزت الرؤية التحديات الكثيرة التي تواجهها الجهات الفاعلة في العمل الإنساني اليوم، لاسيما قَدْر الاحتياجات الإنسانية والانتهاكات الواسعة النطاق ضد القانون الدولي الإنساني والمخاطر المتزايدة الناجمة عن الكوارث، مع إعادة التأكيد على عزم الحركة، بوصفها شبكة إنسانية عالمية

[5] القرار 4: الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم خدمات الرعاية الصحية معا (32IC/15/R4)، القرار 5: سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم (32IC/15/R5)

فريدة من نوعها، على منع المعاناة الإنسانية والتخفيف من حدتها أينما وجدت. طُلب من اللجنة الدائمة "تقديم تقرير عن أثر رؤية 2015 إلى مجلس المندوبين لعام 2017".

أشار التقرير المرحلي إلى مجلس المندوبين لعام 2017 إلى صعوبة قياس إدراج الرؤية آنذاك في التوجهات الاستراتيجية للحركة ومكوناتها بعد فترة وجيزة من اعتمادها، وأكد أيضًا أن طبيعة الرؤية بحد ذاتها ربما تجعل من الصعب تقييم أثرها.

بعد مرور عامين، كان من الواضح أن وضع الرؤية لم يطرأ عليه تغير كبير. ومن خلال الاستفادة من الاجتماعات المختلفة للحركة في عامي 2018 و2019، أجرى أعضاء اللجنة الدائمة سلسلة من المقابلات مع نحو 20 شخصًا من قادة الجمعيات الوطنية في محاولة لقياس مستوى معرفتهم بالرؤية واستطلاع آرائهم بشأن استغلالها في الوقت الحالي ومستقبلًا على الصعيد العالمي وفي تخطيطهم الاستراتيجي. أكد هذا النشاط المستوى المحدود للغاية للمعرفة بالرؤية في أوساط الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وكذلك الصعوبة الكبيرة التي واجهوها في إدراك قيمتها المضافة والسبل الملموسة لاستخدامها من بين العديد من الأطر المرجعية الدستورية والسياساتية والاستراتيجية المطبقة داخل نطاق الحركة وكل مكون من مكوناتها.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه اللجنة الدائمة من جديد أهمية معظم نصوص رؤية 2015، فإنها لاحظت أنه يكاد يكون من المستحيل عليها قياس أثرها. وكان من الممكن النظر في إجراء تقييم منقح بدرجة أكبر - وأكثر تعقيدًا أيضًا – عن وجود روح الرؤية في التخطيط الاستراتيجي لكل عنصر من عناصر الحركة، ولكن الموارد اللازمة كان من الصعب تعبئتها. واعتبرت اللجنة الدائمة أنه لم يكن من الضروري التخلي عن الرؤية أو مراجعتها وأنه يمكن الاستمرار في الترويج لها بوصفها أداة إلهام للتوجهات الاستراتيجية قيد التطوير داخل نطاق الحركة. وتوصلت إلى أنه ليس ضروريًا الحفاظ على أو تطوير آلية لرصد التنفيذ أو "أثره" ورفع التقارير عنها. يمكن إعادة تقييم مستقبل الرؤية بعد عام 2020.

7. جوائز الحركة

في عام 2019، قررت اللجنة الدائمة تكريم ثلاثة أفراد بمنحهم ميدالية هنري دونان على إنجازاتهم الاستثنائية والتزامهم بقضية الحركة. قررت اللجنة الدائمة أيضًا منح جائزة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلام والإنسانية لفرد واحد هذا العام. وفي هذا الصدد، وافقت اللجنة الدائمة أيضًا على توضيح القرارات التي اتخذتها في عام 2013 بشأن التعديلات على اللوائح والمعايير الخاصة بهاتين الجائزتين الأكثر تميزًا بين جوائز الحركة، وكذلك إضفاء الطابع الرسمي عليها بصورة أفضل.

وفي أعقاب التجربة الإيجابية الخاصة بتنظيم حفل مشترك لتوزيع جوائز الحركة في مجلس المندوبين الأخير، اتفقت اللجنة الدائمة ومجلس إدارة الاتحاد الدولي على عقد احتفال مشترك مرة أخرى هذا العام في 4 ديسمبر في حفل الافتتاح المشترك لمجلس المندوبين والجمعية العامة للاتحاد الدولي.

8. المسائل المالية والإدارية

تعرب اللجنة الدائمة عن امتنانها للجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية المانحة (انظر الملحق 2) لما قدموه من دعم مالي لا غنى عنه مكّنها من أداء ولايتها والاضطلاع بمهامها. كما تشكر اللجنة الدائمة اللجنة الدولية لاستضافتها أمانتها المستقلة.

حددت ميزانيتا عامي 2018 و2019 بمبلغ 529500 و594500 فرنك سويسري على التوالي، ما يعني أن ميزانيات هذه الدورة للجنة الدائمة كانت من بين أقل الميزانيات في السنوات العشرين الماضية. في عام 2018، بلغت المساهمات في ميزانية اللجنة الدائمة 507701 فرنك سويسري، جاء ثلثها تقريبًا من الجمعيات الوطنية، وثلث من الاتحاد الدولي، وثلث من اللجنة الدولية، وفقًا لقرار المجلس المندوبين الذي يحكم تمويل اللجنة الدائمة.

أكدت اللجنة الدائمة من جديد قرار إجراء مراجعات مالية داخلية وخارجية بالتبادل كل عام لضمان الإدارة الرشيدة لحساباتها وتعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة. تم إجراء أول مراجعة مالية مستقلة من قبل مكتب KPMG في عام 2016 على حسابات عام 2015. وفقًا لقرار اللجنة الدائمة، أجرى مكتب KPMG مراجعة مالية ثانية في عام 2019، في السنة الأخيرة من فترة ولايتها، ما أكد امتثال البيانات المالية للمعيار الدولي بشأن ارتباطات الفحص 2400(ISRE 2400) .

من الناحية الإدارية واللوجستية، كان عام 2019 عامًا حافلًا بالنسبة للأمانة، حيث كان لا بد من إعادة تنظيم نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بها (المعدات، الدعم، تخزين البيانات، وما إلى ذلك) ونقل مكاتبها (مؤقتًا).

ترحب أمانة اللجنة الدائمة بزيارة مسؤولي الجمعيات الوطنية إلى جنيف. ويقف الرئيس والأعضاء الآخرون على أهبة الاستعداد للرد على أسئلتكم وملاحظاتكم أو اقتراحاتكم بشأن دورهم ووظائفهم داخل الحركة.

19 Avenue de la Paix
1202 Geneva
Switzerland
بريد إلكتروني:contact@standcom.ch
الهاتف: 2032 730 22 41+
الموقع الإلكتروني: www.standcom.ch

الملحق 1: حضور أعضاء اللجنة الدائمة في الاجتماعات الإقليمية وشبه الإقليمية والمواضيعية

- المؤتمر الإقليمي العاشر لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بغداد، مارس 2018)

- المؤتمر الإقليمي الأوروبي العاشر لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (ألماتي، مايو 2018)

- المؤتمر الإقليمي العاشر لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (مانيلا، نوفمبر 2018)

- اجتماع بشأن إنشاء شبكة للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (إسطنبول، يناير 2019)
- المؤتمر المتوسطي الثالث عشر لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (سراييفو، أبريل 2019)

- الدورة الرابعة والأربعون للجمعية العامة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الكويت، أبريل 2019)

- المؤتمر العالمي للصحة وتغير المناخ (كان، أبريل 2019)

- مؤتمر البلدان الأمريكية الحادي والعشرين (بوينس آيرس، مايو 2019)

- الاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين للجمعيات الوطنية (جنيف، يونيو 2019)

- الاجتماع التحضيري للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين (جنيف، يونيو 2019)

- اجتماعات مجلس إدارة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (جنيف، يناير – فبراير، ويونيو 2018 ؛ مايو وأكتوبر 2019) بما في ذلك اجتماعات فريق العمل المعني بالاجتماعات الدستورية.

الملحق: قائمة الجمعيات الوطنية المانحة (آخر تحديث: 15 أكتوبر 2019)

وقت كتابة هذا التقرير، ساهمت الجمعيات الوطنية التالي ذكرها بسخاء في ميزانية اللجنة الدائمة لعامي 2018 و/ أو 2019. وتود اللجنة الدائمة أن تكرر شكرها لكل جمعية منها.

ألبانيا

أندورا

أستراليا
النمسا
البحرين
بلجيكا
بوليفيا
بلغاريا
كمبوديا
كندا
الصين
جزر كوك
كوستاريكا
كرواتيا
كوبا
قبرص
جمهورية التشيك
ألمانيا
هندوراس
إسرائيل
إيطاليا
اليابان
الأردن
كينيا
الكويت
ليختنشتاين
موناكو
الجبل الأسود
المغرب
هولندا
نيوزيلندا
النرويج
باكستان
فلسطين
بولندا

قطر
جمهورية كوريا
رومانيا
إسبانيا
السويد
سويسرا
تايلاند
تركيا
تركمانستان
المملكة المتحدة